

ومن القبيل الآخر تجد الشافعي يقول: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالحربة ويطاق بهم في القبائل هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام ويقول أحمد بن حنبل: لا يفلح صاحب كلام أبداً ولا تكاد ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل، ويقول مالك: أرأيت إن جاءه من هو أجل منه أيدع دينه كل يوم لدين جديد، ويقول ابن عيينة: سمعت من جابر الجعفي كلاماً لا توجد فاصلة ما خشيت معه أن يقع علي وعليه البيت.

الخاصية الثالثة تتعلق بالموضوع المختلف فيه فكلما كان الموضوع مثلاً متعلقاً بذات  $\alpha$  أو صفة من صفاته أو فعل من أفعاله كان مثاراً للفتنة والبغض، وكلما كان بعيداً من ذلك كان مرجو العاقبة ومظنة للسلامة.

اختلف المختلفون في هذه الملة في  $\alpha$  أيوصف بالصفات الثبوتية أم لا يوصف إلا بالسلب، واختلفوا هل الصفات عين الذات فيعلم بذاته ويقدر بذاته، أم الصفات غير الذات فيعلم بعلم هو غير الذات ويقدر بقدرة هي غير الذات؟ واختلفوا هل هناك قدر سابق لا يفر منه المرء، أو الأمر أنف، فمن سعد فينفسه سعد، ومن شقي فينفسه شقي؟

وفي كل ذلك يرى المختلفون: أن المخالف نسب إلى  $\alpha$  ما لا يليق به فالمثبتون يرون أن المجردين يصفون عدماً، والمجردون يرون أن المثبتين يذهبون إلى التركيب في ذاته وأنهم أثبتوا قدماء مع  $\alpha$  هي صفاته، والنصارى كفروا بإثبات قدماء ثلاثة فكيف بمن أثبت قدماء متعددين بتعدد الصفات؟ والنافون للقدر يرون أنهم أهل العدل إذ نسبوا إلى  $\alpha$  العدل ولم ينسبوا إليه الجور كخصومهم الذين أثبتوا أن  $\alpha$  قدّر على العبد الكفر والمعاصي ولم يكن للعبد أن يفلت مما قدر ثم هو يعذبه على ما كتبه عليه وقدره، والمثبتون للقدر يرون أنهم أثبتوا  $\alpha$  سعة العلم والإحاطة.

وفي كل ذلك يظن المرء أن مخالفه قد كفر لأنه نسب إلى  $\alpha$  ما لا يليق به أو أنه قد كفر لأنه نفى ما أثبتته  $\alpha$  لنفسه في كتبه وعلى السنة رسله فيكون بين المختلفين ما بين المسلم وغير المسلم من الخلاف والشر.